الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

الاستجابة تكمن في التغيير النظامي وليس في التراجع

استجابة مجموعة العمل المعنية بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأزمة كوفيد-19
أبريل / نيسان 2020

تتضمن هذه الإحاطة ملخصًا عن التحليل والمطالب الرئيسة المنبثقة عن النقاشات التي أجراها أعضاء الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإسهاماتهم المكتوبة.

كشف كوفيد-19 عن أزمة مزمنة في قطاع الصحة العامة تُعد واحدة من جوانب أزمة أوسع للنموذج الاجتماعي والاقتصادي المهيمن. وكان من تبعات هذا النظام نشوء الاضطهاد الممنهج وتسليع الصحة وأعمال الرعاية وإضعاف الحماية الاجتماعية والتدابير التقشفية المالية المدفوعة بمنطق الليبرالية الجديدة، ما أدى في المحصلة إلى تقويض إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. لا تقتصر إستجابة العديد من الحكومات على إعطاء الأولوية للمصالح الخاصة على حساب حقوق الإنسان وحسب، إنما تعمّق أيضًا التفاوتات التاريخية وتعزز الاضطهاد المتعدد الجوانب. في هذا الصدد تؤكد مؤسسة النهوض بالإنسان أنه "لاينبغي أن تكون المرأة الفئة التي ينتهي بها المطاف بتحمل وزر الأزمة وعواقبها؛ لذا، لا بد من تحويل هذا الأمر إلى فرصة للتغيير الكفيل بإحداث تحوّلات عوضًا عن سيناريو التراجع عن الوفاء بحقوق النساء."

إن الجائحة لا تعرف التمييز، بخلاف الأنظمة الاستبدادية المتقاطعة. فقد شدد منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية على أن "النساء من مختلف الشرائح يرزحن تحت وطأة هذه الأزمة، ذلك أنهن يتعرضن لأنواع متعددة ومتقاطعة من التمييز والإقصاء والعنف. بات أثر هذه الأزمة في مجال الصحة العامة التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - ونتجت عنها- جليًا للغاية، وكان أن نالت المجتمعات الأكثر تهميشًا النصيب الأكبر من الضرر." وعلى المنوال عينه، أوضحت جمعية حقوق المرأة في التنمية أن "العنصرية وكراهية الأجانب والتحيّز ضد ذوي الإعاقة والتمييز المرتبطة بفيروس كورونا بيّنت أن العمل في ظل الأوبئة الصحية في نهاية المطاف ينطوي على محاربة الثقافات والأنظمة التمييزية". علاوة على ذلك، إن النساء أكثر عرضة لخطر الإصابة بكوفيد-19 بسبب تمثيلهن غير المتناسب ضمن العاملين في مجال الرعاية الصحية و/أو في مزاولة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

تُرجمت الثغرات التي تشوب أنظمة الحماية إلى أعباء رعوية تثقل كاهل النساء، الأمر الذي أدى إلى تعميق التوزيع الاجتماعي الجائر في الأصل لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتعزيز معايير السلطة الأبوية، فضلًا عن تزايد العنف الأسري. عندما تلجأ الدول إلى تطبيق تخفيضات على الخدمات العامة بهدف إعادة توجيه الموارد في التصدي للوباء، يزداد عمل المرأة غير مدفوع الجر. لقد أخفقت الرأسمالية الليبرالية الجديدة في تلبية احتياجات الناس الأساسية، بما فيها الحصول على رعاية صحية عامة ذات جودة وحماية اجتماعية شاملة؛ وفي هذا الإطار ترى منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أن "الخدمات الصحية المتضررة أصلًا في العديد من البلدان جراء توصيات التقشف الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية، تخضع لضغوط هائلة." وأكد منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية أن "إقفال المدارس واجراءات العزل الاجتماعي يكشفان عن "غياب الدعم الكافي لخدمات الرعاية" وتعزيز "السلطة الأبوية والمعايير الجندرية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر "، بالتزامن مع جعل العديد من السلع والخدمات العامة هدفًا "لجني الأرباح" وخُصخصتها لاحقًا عن طريق برامج التكيف الهيكلي التي يطبقها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أشارت منظمة رصد العمل

الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من جانبها إلى أنه "هناك اعتراف بنوع العمل المهم حقًا، العمل الذي كان يعد دائمًا من البديهيات". علاوة على ما سلف ذكره، سلط العديد من الأعضاء الضوء على حوادث العنف الأسري والتحديات التي تحول دون التماس الانتصاف وسط تدابير العزل الاجتماعي، فضلًا أعمال العنف والتحرش التي تتعرض لها النساء العاملات في قطاع الرعاية الصحية.

قال تحالف الأخوات المتحدات إن **تركيز استجابات الحكومات انصب على "إنقاذ الاقتصاد" ومساعدة الشركات التجارية على حساب العاملين.** وعلى نحو مماثل، رأى الاتحاد الكولومبي الأفريقي للعمال المنزليين أنه "بمجرد حدوث هذا النوع من الأزمات، سرعان ما تتضح الفئة المستبعدة من حزم المعونات والمساعدات الحكومية، فتتُخذ التدابير الخاصة بالشركات وغيرها من قطاعات أصحاب الامتيازات، فيما يُهمش الآخرون مثل النساء الفقيرات". في كولومبيا ، كما أشارت اللجنة المحيطة ، تقوض الحكومة الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة وتصدر التراخيص البيئية لمشاريع الاستخراج.وعلى غرار ذلك، تشهد الديون السيادية التي تعجز الدول الفقيرة عن تحملها ارتفاعًا مطردًا، ما يعني تشديدًا إضافيًا في تدابير التقشف وما تحمله من آثار سلبية في قدرة الدول على توسيع الحماية الاجتماعية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة.

فقدت النساء العاملات وظائفهن وسبل عيشهن، لا سيما اللواتي يحظين بتمثيل غير متناسب في القطاع غير الرسمي والمهن المحفوفة بمستويات عالية من المخاطر ، والمستبعدات في أغلب الأحيان من أنظمة الحماية الاجتماعية. حاليًا، لا تتقاضى العديد من النساء في الاقتصاد غير الرسمي أي دخل. كما أن وضعهن الصعب في عالم العمل ازداد سوءًا بسبب حالة الطوارئ الصحية وطريقة معالجة الحكومات للأزمة. في هذا الصدد، أوضح الاتحاد الكولومبي الأفريقي للعمال المنزليين أن "العمال المنزليين في كولومبيا، لا سيما النساء ذوات البشرة الملونة والنازحات وربّات الأسر والمسنّات، شهدوا ازدياد أوضاع عملهم المحفوف بالمخاطر أصلًا سوءًا أو "خسروا وظائفهم أو إنهم لا يتلقون أي أجر على الرغم من استمرارهم في مزاولة عملهم، ما حرمهم إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة والسكن والغذاء لهم ولأسرهم، ناهيك عن الوصول إلى الرعاية الصحية." أبرزت لجنة حقوق الإنسان، من ناحيتها، كيف فقد نحو 30 ألف عامل مؤقت في كينيا ، غالبيتهم من النساء، عملهم ليُحرم العاملون غير الرسميين (80 من المئة من العاملين) من تلقي أي دخل، كما ألحق إغلاق قطاع تصدير الأزهار الضرر في ما يزيد على مليون امرأة. لذا، ترى مؤسسة أواج أنه "لا بدّ من الضغط على الشركات متعددة الجنسيات والموردين لأن العاملات لا يتقاضين أي راتب ولا يحصلن على أي حماية. يجهل العاملون عدد الأشهر التي ستمر حتى تستقر الأسواق التي يعملون فيها." وعلى غرار ذلك، وصف مركز الديمقراطية وحقوق العاملين كيف أجبرت العديد من العاملات في القطاع العام في فلسطين على ترك وظائفهن إثر إغلاق القطاع التعليمي وخفض الأجور، أو مواصلة عملهن عبر الانترنت مع طلابهن على الرغم من عدم تقاضيهن أي راتب لا سيما في غياب التأمينات الاجتماعية التي فاقمت الأوضاع سوءًا. ولفتت تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان في الأردن إلى عجز المزارعات عن تأمين احتياجاتهن الأساسية واستبعادهن من مظلة الضمان الاجتماعي في سياق تؤثر فيه الظروف المناخية بالغ الأثر في عملية جني المحاصيل؛ ويحرم حظر التجول المفروض حاليا العمال المياومين من مزاولة عملهم ما يجعلهم عاجزين عن تأمين سبل الرزق لأسرهم.

الاستجابات الحكومية تقوض حقوق المرأة في سبل العيش والغذاء والمياه والسكن. قررت العديد من الحكومات إغلاق الأسواق المكشوفة وحظرت صيد الأسماك أو الصيد في المشاعات، الأمر الذي ينطوي على خسارة المجتمعات لسبل عيشها. فقد أكد منتدى صيادي الأسماك في باكستان، أن قوارب الصيد أيضًا مُنعت من الإبحار بينما تعتمد مجتمعات الصيد بالكامل على صيد الأسماك، وهذا الأمر يؤثر في النساء أكثر من سواهن." وأوضحت شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء من ناحيتها أن "القيود المفروضة حالت دون الحصول على الغذاء الكافي بسبب إعطاء أولوية توزيع الأغذية لسلاسل المتاجر الكبرى على حساب الأسواق والتعاونيات المحلية". فشهدت أسعار الغذاء ارتفاعًا كبيرًا، وأصبحت الظروف مؤاتية للمضاربة ما منع النساء

من إعالة أنفسهن وإعالة أسرهن. في الفلبين، قالت نقابة العاملين والتنمية إنه "بعد تعليق العمل وإغلاق جزيرة لوزون بأسرها، بالكاد شوهدت المساعدات الغذائية التي تقدمها وحدات الحكومة المحلية في المجتمعات، ما ترك النساء وأسرهن يتضورون جوعًا بلا أي ضمانات لتوزيع مساعدات إضافية على المجتمعات على نحو منتظم." علاوة على ذلك، لا يزال الإخلاء القسري مستمرًا في سياق حالة الطوارئ الحالية، والافتقار إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة الجيدة يوّلد مخاطر جديدة تهدد النساء الفقيرات والمحرومات وأسرهن، وتزداد هذه المخاطر لدى الفئات التي تعيش في المستوطنات العشوائية. ففي جنوب أفريقيا، على حد قول حركة ساكني الأحياء الفقيرة، لم تتوان بلدية إيثكويني عن الاعتداءات المتكررة على سكان الأكواخ على الرغم من الحظر الرسمي لعمليات الإخلاء أثناء الإغلاق، ويشمل ذلك حوادث التحرش الجنسي والاعتداء ما دفعهم إلى التساؤل "كيف يتعين علينا ملازمة منازلنا بينما نراها تُهدم . علاوة على ذلك، شددت الحركة على أنه في العديد من البلدان تُفاقم التدابير القمعية الجوع والفقر المدقع."

الشعوب الأصلية ومجتمعات الفلاحين والصيادين وسواها تقدّم البدائل، بالاعتماد على معارفها التقليدية وشبكات الرعاية. لما كانت المجتمعات في بلدان متنوعة مثل هندوراس وألمانيا والفلبين والنمسا وكينيا وغواتيمالا تواجه الجوع والإخلاء وسط القيود التي تفرضها الحكومة وانتهازية القطاع الخاص، تُعدّ هذه البدائل الشعبية، التي غالبًا ما تقودها النساء، عاملًا حيويًا للبقاء ، لكنها تقدّم في الوقت عينه نماذج مهمة قادرة على تعزيز الحقوق البيئية وحقوق الإنسان. ينقل مجلس الشعوب الأصلية في غواتيمالا أن مجتمعات الشعوب الأصلية على سبيل المثال، تلجأ إلى مقايضة البضائع واستهلاك السلع المحلية. وفي هندوراس، تُشير منظمة الأخوة السود الهندوراسية إلى أن مجتمعات غاريفونا أنشأت مراكز تنسيق للرعاية الصحية، ووضعت بروتوكولات الرعاية الصحية للمجتمعات، وتستخدم معارفها التقليدية لحماية مجتمعاتها.

شدد منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية بدوره على أن "الأزمة الحالية تذكرنا بالمطالب التي ناضلت الحركات النسوية والحركات الشعبية طويلًا من أجلها لتحقيق عدالة التنمية، وهي فرصة للقضاء على التفاوتات في الثروة والقوة والموارد بين الدول، والأثرياء والفقراء والرجال والنساء". نعرض في ما يلي مطالبنا الفورية والطويلة الأمد:

المطالب الفورية

- **ينبغي حماية النساء في الخط الأمامي لهذا النضال** لأنهن الأكثر تعرضًا للوباء، بما فيهن العاملات في قطاع الرعاية الصحية واللواتي يقدمن الرعاية لأقاربهن المصابين في المنازل، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر كفالة حصولهن على معدات الحماية.

- **ينبغي توفير الحماية العاجلة للنساء المعرضات للإخلاء القسري في الاقتصاد غير الرسمي والقطاعات الضعيفة،** وإعمال حقوقهن في الغذاء والسكن والصحة. " لا تستطيع جميع النساء البقاء في العزل حينما لا تكون الحقوق في السكن والغذاء والأجور المعيشية والحماية الاجتماعية مكفولة للجميع" (لجنة حقوق الإنسان في كينيا). **ينبغي للحكومات إعتماد تدابير لدفع تعويضات مباشرة للعاملين في القطاع غير الرسمي وسائر القطاعات التي لحقها الضرر الأكبر بسبب الجائحة.**

- **ضمان استخدام تحليل ومقاربة متعدديّ الجوانب في جميع الاستجابات، مع اتخاذ تدابير هادفة تلبي الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، والحرص على استفادتهن استفادة فعّالة من المساعدة.** يجب أن تُصاغ هذه الاستجابات بهدف الحد من عدم المساواة وإعادة توزيع الثروة وإعمال حقوق الإنسان. من هنا يُعد التغيير الهيكلي أمرًا حاسم الأهمية بلا أدنى

شك (منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية). **كذلك، ينبغي اعتماد مقاربة متعددة الجوانب في الجهود المتوسطة والطويلة الأمد.**

- **ضمان توافر البيانات المصنّفة، من جملتها تلك المصنفة حسب نوع الجنس،** في ما يتعلق بمعدلات الإصابة، والآثار الاقتصادية، وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، والحواجز التي تحول دول وصول النساء إلى الرعاية، وحوادث العنف الأسري والجنسي التي تتعرض لها المرأة، من جملة أمور أخرى." يتعين على الدول أن ترصد الآثار المتقاطعة للتدابير المتخذة وأن تتكيف تبعًا لذلك من أجل حماية النساء ذوات الهويات المتقاطعة وبعض المجتمعات التي تتأثر على نحو غير متناسب" (أندية منظمات الشعوب الأصلية).

- **تُعد مشاركة المرأة والمجتمعات في صناعة القرار في حالة الطوارئ الصحية التي نعيشها الآن أمرًا حيويًا.** يتعين على الدول تهيئة ظروف مؤاتية تضمن وصولها إلى المعلومات ومشاركتها الفعّالة في صياغة تدابير الاستجابة لحالة الطوارئ الراهنة وتنفيذها، والحؤول دون تعرض النساء لآثار غير متناسبة على المدى البعيد. ينبغي للمرأة أن تكون طرفًا في اتخاذ القرارات في عمليات الميزنة الوطنية، لا سيما لدى إعداد سياسات مالية عاجلة للاستجابة لأزمة تفشي كوفيد-19. **إجراء مشاورات مباشرة مع القيادة النسائية والشعبية والمنظمات النسوية.**

- **اعتماد تدابير عاجلة للحد من تنامي العنف الأسري الذي تتعرض له النساء والفتيات، وجرائم قتل النساء التي تقع في السياق الحالي، عن طريق ضمان استمرارية الخدمات الأساسية والوصول إلى العدالة من جملة أمور أخرى.** ولا بد من إيلاء السياقات العسكرية والمناطق الريفية اهتمامًا خاصًا. ويجب أن تتضمن الاجراءات تعزيز قدرات المنظمات النسائية على تقديم الدعم.

- **اعتماد التدابير الرامية إلى الاعتراف بالأعباء المتزايدة لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر الملقاة على عاتق الأسر، ولا سيما النساء، وتقليلها وإعادة توزيعها. وعلى غرار ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير توفيقية للعمل الأسري.**

- **يتعين على صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية إلغاء ديون جميع الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط.** في سياق الأزمة، ينبغي تمكين الدول الأكثر فقرًا في العالم من حشد الحد الأقصى من الموارد المتاحة من أجل صحة المرأة والفئات المتضررة الأخرى ورفاهها.

- **ينبغي احترام الاستجابة والشبكات المجتمعية ودعمها.** لما كانت مجتمعات الشعوب الأصلية والفلاحين تعمل على تطوير بروتوكولاتها واستراتيجياتها الخاصة لعزل الفيروس، لا بدّ من تعزيز مبادراتها مع ضمان وصولها إلى الخدمات العامة ذات الجودة في الوقت عينه.

- **يجب على الحكومات التأكد من أن الناس لديهم الأولوية على الأرباح في الأزمة الحالية.**لذا لا بدّ من التوقف عن إصدار التراخيص الخاصة بالمشروعات البيئية حتى تصبح الظروف ملائمة لإعمال مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. يجب حماية حقوق العمال.

المطالب الهيكلية

- **يجب أن تعزز جهود الإنعاش حقوق المرأة والمساواة الموضوعية. لن نرضى بأي تراجع في المكاسب التي حققناها في نضالنا النسوي من أجل حقوق المرأة.** كان "الوضع الطبيعي" في ظل النظام الاقتصادي الحالي، تعرّض النساء للتمييز والاستغلال والعنف، لا سميا النساء ذوات الهويات المتقاطعة والعاملات في الاقتصاد غير الرسمي. لذا، لا بدّ من إحداث تغيير نظامي بغية التغلب على التناقضات النظامية التي كشفت الأزمة الصحية الحالية النقاب عنها. " من المهم أن لا يقتصر تركيزنا على طريقة معالجة حالة الطوارئ الحالية وحسب، إنما التفكير في المرحلة التي ستليها وكيفية التشكيك بديناميات الاستبداد الهيكلية والطعن بها" (المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

- **ينبغي أن تحترم الحكومات حقوق الإنسان في الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وحمايتها وإعمالها لجميع النساء، لا سيما العاملات في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمالة غير الرسمية.** " يجب أن تكون الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية والدخل الأساسي الشامل الحل للنساء في الاقتصاد غير الرسمي والنساء اللواتي لا تشملهن مظلة الحماية الاجتماعية" (الاتحاد الكولومبي الأفريقي للعمال المنزليين).

- **إن الرعاية حاجة عالمية ويجب إعمالها بصفتها حق من الحقوق.** ينبغي إنشاء النظم الشاملة لتوفير الرعاية وتعزيزها؛ كما ينبغي الاعتراف بأعمال الرعاية وتوزيعها توزيعًا عادلًا.

- **ينبغي وضع البدائل النسوية في صميم جهود الإنعاش والعمل من أجل إحداث التغيير النظامي.** " حان الوقت لدراسة سياسات بديلة تضع تصورات جديدة لطرق جريئة ومبتكرة لتنظيم مجتمعاتنا (المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية). " باشرت الحركات النسوية منذ عقود في تشاطر الرؤى البديلة على أساس مبادئ حقوق الإنسان في المساواة وعدم التمييز واحترام الكوكب (منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة القانون والتنمية).